مال كثير وقليل مـــن السكـــــر

بقلم: توماس فردمان
ترجمة: عمران السعيدي

آه.. لقد ارتحت كثيراً عند موافقة الكونجرس أخيراً على قائمة الطاقة. وسيتم التركيز الآن على إيجاد حلول لمشاكل الطاقة.

اعتذر عن سخريتي الزائدة هذه ولكن قائمة طاقة لا تمتع شركات السيارات لدينا نحو تطور حاد في مستوى مسافاتها الميلية، فهي ليست خطرة فقط بل كما يسميها خبير الطاقة (كول لوفت) بأنها: خلاصة جميع مواقع القوى. ففي الوقت الذي تكون لديها شروط مفيدة فهي تحوي شرائح مال شاملة للمنافع الثابتة والتي تكون الحاجة لها قليلة –مثل شركات النفط –وليس لديها ستراتيجية مبالغ فيها للتعامل مع العالم الجديد.

إن العالم هو في حالة تحول خلال السنوات القليلة الماضية. التغيير الأول في ساحة الاقتصاد الدولي والذي حصلت فيه أعمال التسوية وإن ملايين الناس الذين كانوا خارج اللعبة –من الصين إلى الهند حتى الإمبراطورية السوفيتية السابقة –هم الآن يتجولون فوق ساحة اللعب والكل يحلم ببيت وسيارة ومحمصة خبز وجهاز مايكروويف. وفي الوقت الذي ينتقلون فيه من الطاقة الواطئة إلى الطاقة العالية من الناحية الاستهلاكية نراهم ينافسوننا تدريجياً في استهلاك البترول.

نحن في حالة حرب وهي حرب ضد مجتمعات مفتوحة تقودها جماعات إسلامية وفاشية والتي يتم تغذيتها داخل المساجد ومراكز المجاميع الخيرية وبعض المدارس من قبل أنظمة حكم العصور الوسطى والمدعومة من قبل تجار النفط في بلداننا. نعم نحن ندعم كلا الجانبين مالياً في ساحة الحرب على الإرهاب: ندعم جنودنا والإرهابيين الفاشيين معاً. وإن إخفاق بوش في صبيحة التاسع من أيلول في الطلب من الأمريكان بالقبول بضريبة البانزين لكبح استيراد النفط كان هذا الإخفاق يمثل أكبر الفرص الضائعة في تاريخ الولايات المتحدة.

هل تبدأ قائمة الطاقة بمعالجة ذلك الفشل؟ القضية صعبة جداً كما يبدو – فهي لا تلمس شركات السيارات مباشرة والتي استخدمت أكثر الانتقالات التكنولوجية خلال العقدين الأخيرين لجعل سياراتنا أسرع وأكبر حجماً مع تطوير عملية تعبئة الوقود بشكل فاعل وعملي.

وماذا عن البيت الأبيض؟ فقد أوقف عملية التعديل حين طلب من الرئيس إيجاد طرق لقطع الاستخدام النفطي بملايين البراميل يومياً خلال عام ٢٠١٥ وتحسين حالة اقتصاد تعبئة الوقود لدى صانعي السيارات في الولايات المتحدة.

نحن بحاجة إلى اقتراب ستراتيجي من الطاقة ونحن بحاجة أيضاً إلى إعادة تصميم العمل كي نجعل أكثر المواطنين يعملون داخل بيوتهم من أن يسوقوا سياراتهم للوصول إلى مواقع عملهم، ونحن بحاجة إلى إعادة تشكيل سياراتنا والمرور الهائل ونحن بحاجة إلى تعريف أوسع لما نفكر حول الوقود وعملية التعبئة، كذلك نحتاج إلى سياسة ضريبية لتدفع المؤسسات الأمريكية إلى أن تكون أكثر تجديداً مع حلول الطاقة الخضراء، وهذا سيكون صناعة دولية هائلة تشترك فيها الصين والهند بحالة صراع عالية للمستهلكين وستكون قيادتها بأيدينا.

العديد من التكنولوجيات التي بإمكانها خلق الفروقات موجودة هنا –مثل المكائن الهجينة وكحول الاثينيل، وكل ما يحتاجه هذا العمل هو ضريبة بنزين بدولارين للغالون الواحد للحصول على المستهلكين وتغيير سلوكهم. "أدوار ماركي" ديمقراطي من ماسوتيتس يقول أن اقتصاد الوقود وصل إلى ٢٦,٥ ميل للغالون في عام ١٩٨٦ وهو يتراجع منذ تلك الفترة مع امتلاكنا لتكنولوجيا التغيير حتى هذه اللحظة ويقول أيضاً: "لم يكن هذا علم صورايخ بل هو مكننة سيارات". أما "لوفت" مدير معهد التحليلات الدولية فيقول: خلال عام ١٩٧٣ أوقف العرب تصدير النفط إلى الولايات المتحدة مما دفع بالبرازيل إلى استيراد ٨٠٪ من وقودها. وخلال ثلاثة عقود قطعت البرازيل اعتمادها إلى النصف تقريباً. وخلال تلك المرحلة استثمر البرازيليون صناعة السكر إلى ثلث استغلالهم للوقود في شاحناتهم المحلية، وخلقوا تغييراً سريعاً أدى إلى تغيير اوضاع الوقود على الصعيد المحلي".

خلاصة هذا القول أننا سنواجه أزمات كبيرة تدفع بلادنا إلى إلغاء جميع مواقع القوى الساخرة وتغيير استخداماتنا للطاقة. اعتقد أن التاسع من أيلول كان يمثل تلك الأزمات وهذا مؤكد بالنسبة لي شخصياً وليس للكونغرس أو البيت الأبيض أو للعديد من الأمريكان. هل علينا الانتظار إلى شيء أكبر كي نكون أكثر ذكاءً؟

عن: هيرالد تربيون

في الهم الاقتصادي

لماذا التلكؤ في عقد الهيئات العامة؟

حسام الساموك

تلعب اجتماعات الهيئات العامة للشركات المساهمة والمصارف على وجه التحديد دوراً مهماً في التعرف على مواقفها المالية وطبيعة نشاطاتها وما انقضى من فعالياتها فضلاً عما تعده من برامج لخطة السنة المقبلة من مشاريعها بما يؤثر بشكل فاعل في موقعها بين الشركات المماثلة، بل يضع آفاقاً لمستوى أسعار أسهمها ارتفاعاً أو انخفاضاً أو حتى استقراراً.

وحين نطالع حركة السوق اليومية في البورصة التي ما زالت فعالياتها تنحصر بيومي التداول في الأسبوع نتوقف ملزمين عند ظاهرة الإبطاء المتعمد أحياناً في إنجاز اجتماعات الهيئات العامة للمصارف خصوصاً، بما يناقض الزام قانون المصارف الذي يفرض على كل مصرف أن ينجز إجراءاته المالية تمهيداً للاجتماع خلال مدة لا تتجاوز الأربعة أشهر بعد انتهاء السنة المالية بما يعد عدداً من المصارف التي لم تعقد اجتماعاتها حتى الآن ومنها الشرق الأوسط والبصرة والإسلامي ضاربة القوانين المشرعة عرض الحائط.

مثل هذه الصورة البائسة للتعاطي مع القانون تجعلنا في حيرة من ذلك الاستغفال المتعمد للوائح المعتمدة، خاصة أن مصرف الشرق الأوسط مثلاً يصدر نشرة إعلامية فصلية يدبج فيها نشاطاته المتأخرة، وكانت النشرة الأخيرة الصادرة في ٢٠٠٥/٧/١٠ تشير إلى أن أرباحه خلال الأشهر الستة المنقضية من عام ٢٠٠٥ قد بلغت ستة مليارات ومئة وثلاثة وستين مليون دينار من دون أن تكلف إدارة المصرف نفسها في إنجاز حسابات السنة المنقضية ٢٠٠٤ لتعقد هيئتها العامة وتنجز التزاماتها أمام القانون أولاً ومساهميها ثانياً.

إن هذا التلكؤ غير المبرر في التعاطي مع الالتزامات التي لا يمكن أن يتهيأ للشركات المساهمة أن تحقق أهدافها وتنفذ مشاريعها بجدارة وبنزاهة تامة إن لم تنجز تلك الالتزامات التي تقف فيها على مالها وما عليها، فضلاً عما يتيح لك ذلك من حوافز على قطع الأشواط الكفيله بتأكيد فاعليتها وقدراتها على شتى أنماط الأداء المثمر.

إن قراءة بسيطة لسجل الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية تسلط لنا الضوء على كم هائل منها ما زال يتلكأ بالإيفاء بتلك الالتزامات الجوهرية مما يحمل العديد من المؤسسات المعنية ضرورة مساءلة إدارتها ومواجهتها بالأسباب الحقيقية الكامنة وراء تلك المخالفات الواضحة للوائح القانونية. وبدءاً من البنك المركزي بالنسبة للمصارف الأهلية، مروراً بدائرة تسجيل الشركات وسوق الأوراق المالية بالنسبة لمجمل الشركات المساهمة، مطالبة بمتابعة إخفاقات العديد من الإدارات في إنجاز التزاماتها، بل إن بعضاً من تلك الشركات المتلكئة لم تقو على إنجاز هيئاتها العامة لأكثر من سنة وربما سنتين كما هو الحال مثلاً بالنسبة لشركة تصنيع اللحوم في النجف التي لم تعقد هيئتها العامة منذ عام ٢٠٠٢ لتلحق الخسائر والإضرار المباشرة بعموم مساهميها وبنية اقتصادنا الوطني عموماً.

لقد لعب التساهل في مساءلة المقصرين في تلك المواقع دوراً كبيراً في تراكم التجاوزات مما يتطلب الحزم لمواجهة الإدارات التي أخفقت في تأدية مهماتها وعزلها والدعوة المباشرة من قبل مسجل الشركات حسب القوانين المعتمدة لعقد هيئات عامة تقوم بانتخاب هيئات جديرة بالمسؤولية.

مواطنون يطالبون بإلغاء حصص وكلاء توزيع النفط الأبيض ويتهمونهم بتفعيل الأزمة

بغداد/ رياض القره غولي

برغم إننا مازلنا في فصل الصيف إلا أن الحصول على مادة النفط الأبيض، يشكل هاجساً وقلقاً متزايداً لدى المواطنين فالاستعدادات بدأت منذ الآن والتسابق في أوجه وقد أخذ اتجاهين يتمثل أولهما في اقتناء البراميل المخصصة لخزن مادة النفط الأبيض والتي قفزت أسعار من (١٧) إلى (٣٥) ألف دينار مع وصول سعر برميل النفط الأبيض في السوق السوداء إلى (٧٠) ألف دينار.

مشهد الترقب اليومي لمواعيد تجهيز هذه المادة أمام محطات التوزيع بات مألوفاً للكثيرين من الشيب والشباب والنساء والأطفال وهم يهدرون أوقاتهم سدى ثم يعودون بخفي حنين لأن المحطات أضحت بؤرا للصفقات المشبوهة لباعة النفط المتجولين وأصحاب العربات والسيارات الحوضية والذين يتقدمون (الطوابير) ويحظون بالأولوية في التوزيع لا لأنهم (وكلاء) كما يزعم العمال العاملون في تجهيز مادة النفط الأبيض، بل لكونهم أقطاب تلك الصفقات اللعينة مدفوعة الثمن مسبقاً والتي يمررونها في ظل إنعدام المسؤولية والرقابة وفساد إدارات محطات التوزيع مما ساهم في اشتداد الأزمة واتساع الهوة بين الطلب والعرض على نحو يصب في خدمة المضاربين ويزيد من معاناة المستهلكين.

ومن خلال استطلاع آراء المواطنين حول السبل والبدائل المقترحة لضمان حقوق المستهلكين في الحصول على المشتقات النفطية ولاسيما (النفط الأبيض) قبل استفحال مظاهر شحتها وتشابك تداعياتها.

في ظل فوضى التوزيع والتجهيز وجدنا أن معالجة (الوسطاء المضاربين بأسعار تلك المادة) من الباعة واستحواذهم على أكبر الكميات المجهزة للمحطات بسبب تواطؤ عمال المحطة معهم وبيع تلك الكميات بأسعار خاصة هو السبب الحقيقي وراء شحة مادة النفط وإن القضاء على هذه الحلقة الوسيطة سيتيح المجال أمام أكبر عدد من المواطنين للحصول على احتياجاتهم من النفط الأبيض.

يقول المواطن صادق الشريفي (متقاعد) إن على وزارة النفط اتخاذ تدابير حازمة يقف في مقدمتها إلغاء حصص وكلاء توزيع مادة النفط الأبيض لعدم قيامهم بمهام التوزيع وفق الضوابط والشروط وتحولهم

إلى حلقات للمضاربة بأسعار تلك المادة واحتكارها وكونهم المسؤول الأول عن إبرام الصفقات المشبوهة مع عمال المحطات مما فاقم الشحة وازداد الطلب عليها فحرم أعداداً كبيرة من المواطنين من الحصول عليها على نحو انعكس سلباً على ارتفاع أسعارها.

أما المواطنة جنان حسين (معلمة) فدعت إلى تشكيل لجان مشتركة للرقابة والتفتيش من العناصر النزيهة والكفوءة في شركة توزيع المنتجات النفطية ودائرة المفتش العام للإشراف على عمليات توزيع مادة النفط وعدم السماح لإدارات أو عمال المحطات إلا بحضور اللجان المختصة ضماناً لعدم تسرب كميات النفط المجهزة للمحطات إلى الباعة المتجولين إضافة إلى تحقيق العدالة في التوزيع.

واقترحت المواطنة نعيمة جابر (ربة بيت) ضرورة قيام الأجهزة الرقابية في وزارة النفط معززة بمجاميع من أفراد حماية المنشآت النفطية بمصادرة العربات والجرارات والسيارات الحوضية التي تقوم ببيع مادة النفط الأبيض بأسعار تجارية في المناطق السكنية واتخاذ عقوبات رادعة بحق أصحابها وفرض غرامات مالية عليهم وإحالتهم إلى المحاكم المختصة بتهم التخريب الاقتصادي مع فضح الشبكات المرتبطة بهم في المحطات في وسائل الإعلام المختلفة كرادع لضعاف النفوس الآخرين.

المفوض طه خضر حث إدارات المحطات على إعلان مواعيد توزيع النفط الأبيض وبحسب البطاقة التموينية والتحقق من تأشيرها بعد التجهيز ضماناً لعدم تكرار التجهيز ثانية خلال الأسبوع لحين تنظيم إصدار بطاقات (كوبونات) يتسلم بموجبها المواطنون حصصهم المقررة أسبوعياً إضافة إلى تشديد إجراءات منع دخول أصحاب العربات والسيارات الحوضية ساحات توزيع مادة النفط الأبيض ومحاسبة الإدارات المقصرة والمخالفة بأشد العقوبات لعدم التزامها بالإجراءات التي تحد من الأزمة ودخولها كطرف منتفع منها.

وفي الدورة، طالب السيد طارق الدليمي وزارة النفط بتبديل جميع عمال تجهيز النفط الأبيض وفي جميع المحطات والتوقف عن لعبة المناقلة التي تتبعها الإدارات المسؤولة عنهم والتي غالباً ما تحميهم من العقوبات بنقلهم إلى محطات أخرى لفترة قصيرة أثر ورود شكاو ضدهم من باب ذر الرماد في العيون ثم تعود بهم ثانية إلى محطاتهم السابقة بعد دفعهم (المقسوم)، فيما رأت الحاجة أم وليد أهمية تخصيص هواتف لتلقي شكاوى المواطنين تعلق في جميع المحطات لتسهيل مهمة إيصالها إلى المسؤولين ومتابعة تلك الشكاوى واتخاذ الإجراءات الأصولية بشأنها.

ويؤكد السيد عمار الياسري (مهندس) ضرورة اضطلاع وزارة النفط بمهامها الوطنية ومسؤولياتها الوظيفية في هذه الظروف الإنسانية الحرجة التي تزداد فيها معاناة المواطنين في حصولهم على الخدمات الأساسية وتيسير تلك المهمة على نحو يحفظ كرامتهم التي نال منها ماراثون الركض والتدافع عند أبواب المحطات طلباً للحصول على المشتقات النفطية وأخيراً يفيد المواطن مجيد الساعدي أن تزايد حاجة أصحاب الأفران والمخابز وسعيهم للحصول على كميات كبيرة من النفط الأبيض جعل الباعة يزيدون من سعره تدريجياً ليصل اليوم إلى (٧٠) ألف دينار للبرميل سعة (٢٠٠) لتر حيث يقوم أصحاب الأفران بإضافة تكلفة الوقود إلى أسعار بيع الخبز والصمون تحت هذه الذريعة.

ودعا إلى تجهيز كميات أكبر لمحطات التوزيع بهدف حصول المواطنين على احتياجاتهم من النفط الأبيض قبل قدوم الشتاء واشتداد الطلب عليه نتيجة استخدام المدافئ النفطية في ظل تدني إنتاج الطاقة الكهربائية وعدم تحسنها.

أسواق المواد الطباعية تشهد ركوداً كبيراً في تعاملاتها

بغداد/ يحيى الشرع

تعاني أسواق المواد الطباعية في بغداد ركوداً كبيراً في عمليات البيع والشراء.

وأكد عدد من تجار المواد الطباعية وأصحاب المطابع لـ (الحدث الاقتصادي) أن التعامل في أسواق المطابع شهد ركوداً مستمراً منذ أكثر من ثمانية أشهر فضلاً عن عزوف دوائر الدولة عن التعامل مع السوق المحلية ولأسباب عديدة.

وقال أحمد ناصر تاجر وصاحب مطبعة نحن الآن شبه متوقفين عن العمل إلا ما ندر ولأسباب عديدة منها صعود أسعار الورق الخاص بطبع الصحف والكتب إذ وصل سعر بند الورق إلى أكثر من (٣٥) دولاراً بعد أن كان سعره (٢٢) دولاراً وهذا الصعود بسبب عقود وزارة التربية واستحواذ المتعاقدين معها على كميات الورق المتوفرة في الأسواق المحلية والتي هي أساساً لا تكفي لسد احتياجات الطلب.

وأضاف أن هنالك أسباباً عديدة أدت إلى الركود منها انحسار موجة طبع الصحف والتي وصلت إلى المئات أسبوعياً وموزعة على المطابع وأما ما بقي من صحف فهي المدعومة من قبل مموليها فهناك صحف توزع مجاناً وكلفة طبعها تبلغ (٥٠٠) دينار للنسخة الواحدة وهناك صحف تدفع أموالاً لغرض توزيعها.

(الحدث الاقتصادي) حصلت على أسماء هذه الصحف ولكنها لم تذكر اسماءها لضرورات مهنية.

محطتنا الثانية كانت مع صاحب مكتب الطباع لتجارة المواد الطباعية والذي قال أن أعمالنا متوقفة منذ أكثر من ستة أشهر لأسباب عديدة وأن تجارتنا مرتبطة بعقود وزارة التربية مع المطابع التي بدورها تعتمد على وارداتنا الطباعية وأهمها (الورق) الذي شهد ارتفاعاً في أسعاره.. لكنه اشار إلى احتفاظ المواد الطباعية الأخرى بأسعارها مثل الأحبار والبليت والمواد الكيمياوية والفنية.

محطتنا الأخيرة كانت مع مدير شركة المدار للتحضير الطباعي (ماجد عبد الكاظم) الذي أكد أن الركود الذي حل في تعاملاتنا الطباعية هو بسبب ازدياد عدد المكاتب التجارية الطباعية والمطابع وهذا الأمر أدى إلى إنكماش في نشاطنا.

وقال إن سوق الورق شهد ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٥٠٪ بعد رسو مناقصة طبع مناهج وزارة التربية على عدد من المطابع.

(الحدث الاقتصادي) سجلت بعض أسعار المواد الطباعية إذ بلغ الحبر الأسود علبة سعة (١) كغم (٤,٥-٥) دولارات والملون (ستة) دولارات والورق الاندونيسي والمصري والكرواتي والمغربي تتراوح أسعاره ما بين ١٩-٣٧ دولاراً.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨